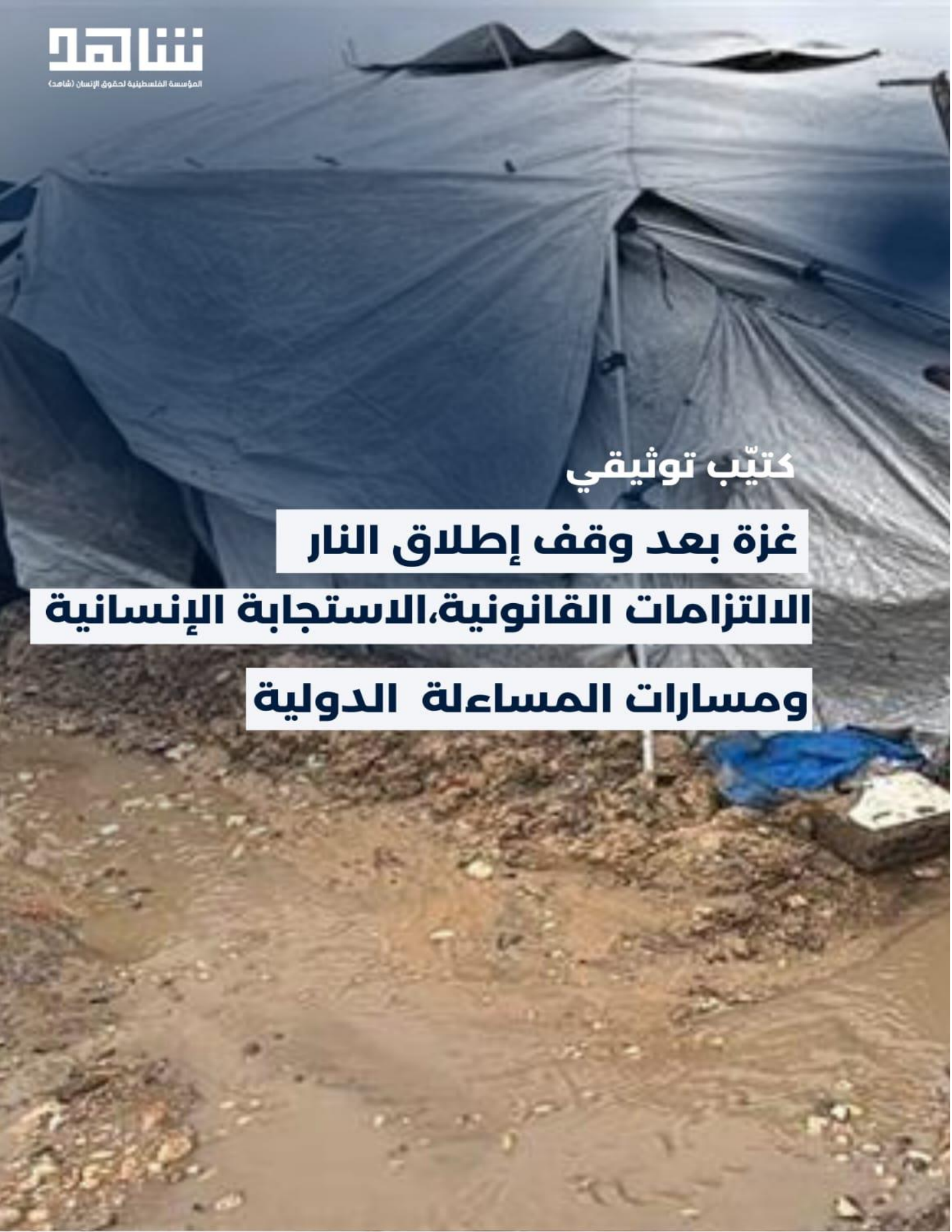

شاهد
المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

كتيّب توثيقي

غزة بعد وقف إطلاق النار
الالتزامات القانونية،الاستجابة الإنسانية
ومسارات المساءلة الدولية

غزة بعد وقف إطلاق النار

الالتزامات القانونية، الاستجابة الإنسانية، ومسارات المساءلة الدولية

كتيّب توثيقي – قانوني صادر عن المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

أهمية الكتيب: خارطة طريق قانونية لمرحلة ما بعد العدوان

تنبثق أهمية هذا الكتيب التوثيقي من كونه يتجاوز السرد الإخباري ليرسم إطاراً قانونياً وعملياً لمستقبل قطاع غزة والعدالة الفلسطينية، وتتجلى قيمته في النقاط التالية:

- الربط المبتكر بين الميدان والقانون: يجمع الكتيب بين الشهادة الحية المباشرة من قلب قطاع غزة المحور الميداني وبين التحليل الفقهي لأبرز القامات القانونية الدولية، مما يحول المعاناة الإنسانية من مجرد أرقام إلى ملفات قانونية جاهزة للملاحقة القضائية.
- تفكيك استراتيجية العدوان الصامت: كشف الكتيب زيف مفهوم التهدئة العسكرية، ويوثق كيف يستخدم الاحتلال الأدوات الإدارية والإنسانية كأداة لاستكمال جريمة الإبادة الجماعية بعيداً عن أزيز الرصاص.
- التصدي لمشاريع سلب السيادة: يقدم الكتيب مرافعة قانونية حازمة ضد محاولات فرض الوصاية الدولية أو مجالس السلام البديلة، مؤصلاً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإدارة شؤونه عبر لجنة تكنوقراط وطنية كاستحقاق قانوني لا سياسي.
- تثبيت الولاية القضائية الدولية: يوفر الكتيب مادة علمية رصينة تحسم الجدل حول استمرارية صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية بعد وقف إطلاق النار، مما يقطع الطريق على أي محاولات سياسية للإفلات من العقاب بذريعة اتفاقيات السلام.
- مرجع استراتيجي للمناصرة الدولية: يُعد هذا الكتيب أداة ضغط في أيدي المنظمات الحقوقية والدبلوماسيين، حيث يزودهم بالخلاصات والتوصيات الضرورية لمخاطبة الهيئات الأممية وصناع القرار بلغة القانون الدولي الصرفة.

رسالة افتتاحية

تتوجه المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) بالشكر لكل المشاركين، مؤكدة على أهمية هذه الندوة التي تجمع خبراء قانونيين، محامين، وناشطين حقوقيين لمناقشة التحديات الإنسانية والقانونية في غزة بعد وقف إطلاق النار.

تشدد الندوة على أن وقف إطلاق النار ليس نهاية المعاناة، بل بداية مرحلة **المساءلة والمحاسبة القانونية** لضمان حقوق المدنيين الفلسطينيين.

مقدمة:

يأتي هذا الكتيّب لتسليط الضوء على الواقع الحقوقي والقانوني في غزة بعد وقف إطلاق النار، حيث تتقاطع الالتزامات الدولية، التحديات الإنسانية، ومسارات العدالة الدولية.
ويعكس محتوى الندوة مزيجًا من التحليل القانوني والميدان الواقعي، مع التركيز على:

- **حقوق المدنيين والتزامات الاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني.**
- **دور المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في التوثيق ودعم المساءلة.**
- **تقييم المبادرات الدولية لإدارة القطاع بعد الحرب.**

المحاور الندوة :

- **المحور الأول: الواقع الإنساني والالتزامات القانونية (أميرة شعث).**
- **المحور الثاني: المساءلة القانونية والمسارات الدولية (عبد المجيد المراري).**
- **المحور الثالث: الحوكمة الدولية بعد الحرب ومبادرات السلام (أنيس فوزي قاسم).**

كلمة الافتتاح والإطلاق: العدالة ليست سكوناً للمدافع

الدكتور محمود الحنفي (مدير المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان ـ شاهد)

الترحيب والافتتاح:

باسم المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، نرحب بهذا الجمع النخبوي من القامات القانونية والفكرية والحقوقية. نرحب بالدكتور أنيس فوزي قاسم، وبالدكتور عبد المجيد المراري، وبالأستاذة أميرة شعث التي تنقل لنا نبض غزة المكلومة، كما نرحب بكافة الزملاء والباحثين المشاركين معنا من مختلف الأقطار. نلتقي اليوم ليس لمجرد التوصيف، بل لترسيخ حقيقة أن القانون الدولي يجب أن يكون درعاً للضحايا لا غطاءً للجناة."

تكتسب هذه الندوة أهمية استثنائية في توقيتها ومضمونها؛ فالعالم يظن أن وقف إطلاق النار هو نهاية المطاف، لكننا كحقوقيين ندرك أن 'التهدئة العسكرية' هي استحقاق لمضاعفة الجهد القانوني. إن ما يواجهه أهلنا في غزة من عدوان صامت وحصار وتدمير للبنية التحتية بعد توقف المدافع، يفرض علينا مسؤولية تحويل كل واقعة ميدانية إلى ملف قانوني قابل للمساءلة. نحن هنا لنناقش كيف يمكن للعدالة الدولية أن تتحرك في ظل محاولات فرض الوصاية ومشاريع الالتفاف على حق تقرير المصير.

إننا في (شاهد) نؤمن أن الطريق إلى العدالة طويل ومعقد، لكنه يبدأ بالكلمة الصادقة والتوثيق الدقيق والموقف القانوني الصلب. نترككم الآن مع محاور هذه الندوة، لنسطر معاً خارطة طريق قانونية لمرحلة ما بعد العدوان.

المحور الأول: غزة بعد وقف إطلاق النار – الالتزامات القانونية الإنسانية وفتح المعابر

تقديم :الأستاذة أميرة شعث

ناشطة وباحثة ميدانية، وليست مكتبية فقط، تعمل على متابعة الوضع الحقوقي على الأرض .

مقدمة المحور

يشكّل وقف إطلاق النار في قطاع غزة مرحلة حرجة، لا للتخفيف من تداعيات الحرب فحسب، بل لاختبار الالتزامات القانونية الدولية تجاه المدنيين. فالأوضاع الإنسانية المأساوية التي خلفتها الحرب تتطلب تحركًا عاجلًا لضمان احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

الواقع الإنساني على الأرض

قدمت **الأستاذة أميرة شعث** لمحة حية عن الوضع في غزة، مؤكدة أن الواقع الميداني يظل مأساويًا على الرغم من إعلان وقف إطلاق النار:

أكدت الأستاذة أميرة شعث في ورقتها أن إعلان "وقف إطلاق النار" لم ينهِ العدوان فعلياً، بل نقل القطاع إلى مرحلة من العدوان الصامت والممنهج الذي يستهدف تدمير ما تبقى من مقومات الحياة .وأوضحت أن سلطات الاحتلال تمارس عمليات هدم وتهويد وقتل ميداني بعيداً عن الرقابة الإعلامية، لا سيما في المناطق المحاذية لما يسمى "الخط الأصفر". وعلى الصعيد الإنساني، كشفت شعث أن الاحتلال يمنع دخول المعدات الطبية

الضرورية والأجهزة الحيوية لوزارة الصحة، مستعيضاً عنها بإدخال "كماليات" لتضليل الرأي العام الدولي. كما حذرت من خطورة التضييق على المنظمات الدولية مثل "الأونروا" ومنع عمل الفرق الطبية مثل "أطباء بلا حدود"، معتبرة أن حرمان السكان من المياه الصالحة للشرب والعلاج يمثل انتهاكاً صارخاً لالتزامات القوة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني.

المحور الأول: غزة ميدانياً.. إبادة مستمرة تحت ستار "التهدئة"

المتحدثة: أ. أميرة شعث (ناشطة وباحثة حقوقية ميدانية من قطاع غزة)

الواقع الأمني والخرق المستمر للتهدئة: استهلت الأستاذة أميرة شعث مداخلتها بالتأكيد على أن مفهوم وقف إطلاق النار في غزة هو مفهوم إعلامي لا يمت للواقع بصلة؛ إذ لم يتوقف العدوان لحظة واحدة، بل استمر بصيغ أكثر فتكاً وتدميراً. وأشارت إلى أن الاحتلال يمارس عمليات هدم وتهويد وقتل ممنهج وتدمير كامل للبنية التحتية، خاصة في المناطق الواقعة ضمن ما يسمى بـ الخط الأصفر أو القريبة منه، بعيداً عن أي تغطية إعلامية أو رقابة دولية. وأوضحت أن الإحصائيات المسجلة منذ إعلان التهدئة المزعومة كشفت عن ارتقاء ما يقارب 500 شهيد وأكثر من ألف مصاب، مما يؤكد أن الاحتلال يمارس كافة الخروقات المخالفة للقانون الدولي واتفاقيات الوسطاء دون رادع.

سياسة التجويع وتقويض العمل الإغاثي :وعلى صعيد الالتزامات الإنسانية، كشفت شعث عن تلاعب الاحتلال ببنود إدخال المساعدات؛ حيث يتم منع دخول المعدات الطبية الضرورية والأجهزة الحيوية لوزارة الصحة، وأدوية الأمراض المزمنة (الكلى والسرطان)، وحتى المسكنات البسيطة مثل الباراسيتامول. وبدلاً من ذلك، يدخل الاحتلال "كماليات" لا تقيم حياة الإنسان بهدف تضليل المجتمع الدولي. كما سلطت الضوء على الهجمة الممنهجة ضد المنظمات الدولية، حيث تم وقف عمل أطباء بلا حدود وأطباء فرنسا، مع استمرار

التضييق الخانق على الأونروا وحرمانها من إدخال المساعدات منذ أشهر، مما أدى إلى انعدام المياه الصالحة للشرب والكهرباء في أغلب المخيمات.

حقوق مهدورة وواقع إنساني كارثي: نقلت الباحثة صورة حية للمعاناة اليومية، حيث يفتقر 71 ألف مصاب لأبسط فرص العلاج أو السفر عبر معبر رفح المغلق. وتحدثت عن انهيار منظومة الحقوق الأساسية (الحق في التعليم، العلاج، والسكينة)، مشيرة إلى تعطل المسيرة التعليمية بالكامل وانعدام وسائل المواصلات الآمنة. وأكدت أن ما يعيشه سكان القطاع حالياً هو إبادة بالظروف المعيشية تفوق في قسوتها أيام الحرب المفتوحة، حيث يواجه المدنيون، وخاصة الأطفال والنساء، خطر الموت جوعاً وبرداً في خيام لا تقي من تقلبات الجو، في ظل صمت دولي يعامل حقوق الإنسان الفلسطيني بدرجة أدنى من أي معايير أخلاقية أخرى.

الشهادة الميدانية والنداء الحقوقي: وفي شهادة شخصية مؤثرة، روت الأستاذة أميرة تجربتها كناجية من القصف والتهجير القسري تحت النيران، مؤكدة أن الاحتلال لا يحترم أي حرمة للمدنيين. واختتمت ورقتها بمناشدة المؤسسات الدولية والحقوقية لعدم الاستهانة بأي جهد قانوني أو ممارسة ضاغطة، محذرة من أن الاحتلال يخشى التحركات القانونية الجادة. ودعت إلى ضرورة الانتقال من التوصيف الحقوقي إلى العمل الفعلي لإنقاذ ما تبقى من أحياء وجرحى في غزة، وإجبار القوة القائمة بالاحتلال على احترام التزاماتها القانونية والأخلاقية بفتح المعابر وإدخال مقومات الحياة الكريمة فوراً.

الالتزامات القانونية الدولية

- **القانون الدولي الإنساني** : يلزم كافة الأطراف بضمان حماية المدنيين والحفاظ على حياتهم وسلامتهم خلال وبعد النزاع، بما يشمل السماح بإدخال المساعدات الأساسية دون عوائق.
- **المسؤولية الدولية للمجتمع الدولي:** تقع على الدول والمنظمات الدولية مسؤولية التأكد من التزام الأطراف بوقف إطلاق النار، وضمان عمل المنظمات الإنسانية بما يتوافق مع المعايير الدولية.

- **خروقات الاحتلال الإسرائيلي:** يشمل ذلك منع دخول المساعدات الطبية والإنسانية، قصف المدنيين، وتهويد الأرض، وهي انتهاكات واضحة للقانون الدولي.

أكّدت الأستاذة شعث على أن المساعدات الإنسانية ليست خيارًا، بل التزام قانوني. وأشارت إلى أن أي تقاعس عن فتح المعابر أو إدخال المعدات الأساسية يمثل استمرارًا للانتهاكات، ويتطلب تصعيد الضغط الدولي لضمان احترام الحقوق الأساسية للمدنيين.

"نحن لا نطلب كماليات، بل حياة كريمة وحقًا أساسيًا في التعليم والعلاج والتنقل، حقوقٌ مكفولة وفق القانون الدولي – " .**أميرة شعث**

المحور الثاني: المساءلة القانونية – لا عدالة من دون مساءلة

مقدمة المحور

يشكّل مسار المساءلة القانونية حجر الزاوية لضمان العدالة الدولية بعد وقف إطلاق النار في غزة. ففي ظل استمرار الانتهاكات والقيود على المدنيين، يصبح التوثيق القانوني والملاحقة القضائية مسألة حيوية لمنع الإفلات من العقاب. كما أكد الدكتور عبد المجيد المراري، أن العدالة لا تتحقق بمجرد إصدار بيانات أو تقارير، بل عبر خطوات قضائية دقيقة ومدروسة تدعمها الأدلة الميدانية.

الدكتور عبد المجيد المراري

محامي دولي، متخصص في القانون الدولي وحقوق الإنسان، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة AFD الدولية

جدلية وقف إطلاق النار واستمرارية المساءلة

استهل الدكتور عبد المجيد المراري مداخلته بالتشديد على حقيقة قانونية ثابتة؛ وهي أن وقف إطلاق النار لا يعني بحال من الأحوال وقف الملاحقة القضائية أو تعليق التحقيقات في الجرائم المرتكبة، بل هو على العكس من ذلك، يمثل مرحلة حاسمة لتعزيز عمليات التوثيق الميداني والحفاظ على الأدلة. وأشار المراري إلى أن ما يسمى بـ "التهدئة" لم يمنع الاحتلال من مواصلة ارتكاب معالم جريمة الإبادة الجماعية، مستشهداً بالأرقام

التي تؤكد ارتقاء المئات منذ إعلان وقف إطلاق النار، مما يثبت أن القصد الجنائي للاحتلال في استكمال الإبادة لا يزال قائماً ومتلبساً به.

مسار محكمة العدل الدولية والتحديات الإجرائية:

استعرض المراري مسار الملاحقة أمام محكمة العدل الدولية منذ الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا، مشيداً بالقرارات والأوامر الوقتية التي صدرت والتقارير التي أعدها مئات الخبراء الدوليين لإثبات القصد الجنائي لجريمة الإبادة. وفي سياق متصل، حذر المراري من محاولات تسييس العدالة داخل أروقة المحكمة، منتقداً التصريحات الخطيرة التي صدرت عن نائبة رئيس المحكمة السابقة وانحيازها للاحتلال، ومنح الأخير مهلة زمنية طويلة للرد حتى عام 2026، وهو ما اعتبره "هدية زمنية" تساهم في إطالة أمد التقاضي وتضعف الأثر العملي لقرارات المحكمة التي تفتقر أصلاً إلى آليات تنفيذية زاجرة خارج إطار مجلس الأمن.

المحور الثاني: المساءلة القانونية.. لا عدالة من دون محاسبة

المتحدث: المحامي د. عبد المجيد المراري (مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة AFD الدولية)

جدلية وقف إطلاق النار واستمرارية المساءلة:

استهل الدكتور عبد المجيد المراري مداخلته بالتشديد على حقيقة قانونية ثابتة؛ وهي أن وقف إطلاق النار لا يعني بحال من الأحوال وقف الملاحقة القضائية أو تعليق التحقيقات في الجرائم المرتكبة، بل هو على العكس من ذلك، يمثل مرحلة حاسمة لتعزيز عمليات التوثيق الميداني والحفاظ على الأدلة. وأشار المراري إلى أن ما يسمى بـ التهدئة لم يمنع الاحتلال من مواصلة ارتكاب معالم جريمة الإبادة الجماعية، مستشهداً بالأرقام التي تؤكد ارتقاء المئات منذ إعلان وقف إطلاق النار، مما يثبت أن القصد الجنائي للاحتلال في استكمال الإبادة لا يزال قائماً ومتلبساً به.

مسار محكمة العدل الدولية والتحديات الإجرائية:

استعرض المراري مسار الملاحقة أمام محكمة العدل الدولية منذ الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا، مشيداً بالقرارات والأوامر الوقتية التي صدرت والتقارير التي أعدها مئات الخبراء الدوليين لإثبات القصد الجنائي لجريمة الإبادة. وفي سياق متصل، حذر المراري من محاولات تسييس العدالة داخل أروقة المحكمة، منتقداً

التصريحات الخطيرة التي صدرت عن نائبة رئيس المحكمة السابقة وانحيازها للاحتلال، ومنح الأخير مهلة زمنية طويلة للرد حتى عام 2026، وهو ما اعتبره هدية زمنية تساهم في إطالة أمد التقاضي وتضعف الأثر العملي لقرارات المحكمة التي تفتقر أصلاً إلى آليات تنفيذية زاجرة خارج إطار مجلس الأمن.

الاختراق التاريخي للمحكمة الجنائية الدولية:

انتقل الدكتور المراري للحديث عن المسار الأكثر تأثيراً، وهو المحكمة الجنائية الدولية، معتبراً صدور مذكرات التوقيف بحق قادة الاحتلال في نوفمبر 2024 بمثابة انتصار قانوني وتاريخي كبير. وأوضح أن هذا القرار نجح في تضييق الخناق السياسي والدبلوماسي على قادة الكيان، وحرمهم من حرية التنقل في الدول الأوروبية والأعضاء في المحكمة خوفاً من الاعتقال. وأكد أن هذه الخطوات الجريئة من المدعي العام وقضاة المحكمة سجلت هدفاً استراتيجياً في مرمى الاحتلال، وكسرت الرواية الإسرائيلية المعتمدة على "حق الدفاع عن النفس" التي تم تفنيدها قانونياً منذ فتوى جدار الفصل العنصري عام 2004.

دور القضاء الوطني والمنظمات الحقوقية:

وفي ختام ورقتة، أكد المراري على أهمية تكامل الأدوار بين المسارات الدولية والولاية القضائية الشاملة في المحاكم الوطنية (مثل القضاء التركي، البلجيكي، والهولندي) التي بدأت تتحرك لملاحقة جنود وضباط متورطين. وأثنى على الدور المحوري للمنظمات الحقوقية الفلسطينية والدولية التي تعمل كظهير قانوني للمحاكم من خلال إمدادها بالتقارير الموثقة والأدلة الدامغة. وخلص إلى أن العدالة بدون مساءلة تظل شعاراً مجرداً، وأن المعركة القانونية الحالية هي معركة استرداد هيبة القانون الدولي أمام التكالب السياسي الذي يحاول توفير غطاء للإفلات من العقاب.

اضاءات حول المسارات القضائية الدولية

1. المحكمة الجنائية الدولية(ICC)

- صدرت مذكرات توقيف بحق قادة الاحتلال على خلفية جرائم حرب، وهو ما يمثل إنجازًا تاريخيًا رغم العراقيل السياسية.
- المحكمة تعتمد بشكل أساسي على التحقيقات الميدانية والوثائق المقدمة من المنظمات الحقوقية لضمان تماسك القضايا أمام القضاء.

- التحدي: البطء في الإجراءات وتعقيد المسارات القضائية يبطئ أثر الملاحقة على الأرض، مما يتطلب متابعة مستمرة من المجتمع المدني.

2. محكمة العدل الدولية(ICJ)

- تتعامل مع القضايا الكبرى المرتبطة بالإبادة الجماعية وانتهاك الالتزامات الدولية، بما في ذلك نزاع غزة.
- قرارات المحكمة غالبًا ما تفتقر إلى آليات تنفيذية مباشرة، حيث تعتمد فعالية الحكم على تعاون الدول ومجلس الأمن.
- التحدي :صعوبة فرض التنفيذ على الأطراف التي تمارس الخروقات، خاصة حين تتقاطع الأبعاد السياسية مع القانونية.

3. القضاء الوطني ذي الاختصاص العالمي

- عدة دول شرعت في استخدام قوانينها الوطنية لمحاكمة جنود متورطين في جرائم حرب، مستندة إلى مبدأ الاختصاص العالمي.
- هذا النهج يخلق بدائل للمساءلة في حال تأخر أو تقاعس المحاكم الدولية.

التحديات الكبرى

- الضغوط السياسية والمالية :تهدف إلى عرقلة تقدّم التحقيقات أو التأثير على قرارات القضاة.
- الافتقار إلى آليات تنفيذية: خصوصًا في محكمة العدل الدولية، ما يجعل بعض الأحكام رمزية إذا لم يدعمها ضغط دولي.
- تحدي جمع الأدلة الميدانية: صعوبة الوصول إلى مواقع الانتهاكات أو الحصول على شهادات موثوقة أثناء النزاع.
- تطويل إجراءات التقاضي: يبطئ تحقيق العدالة ويؤثر على معنويات الضحايا وأسرهم.

دور المنظمات الحقوقية الفلسطينية والدولية

- التوثيق القانوني المهني: جمع شهادات حية، صور، فيديوهات، ومستندات رسمية تدعم القضايا أمام المحاكم الدولية.
- إعداد التقارير القانونية: صياغة ملفات متكاملة للمحاكم، تشمل الأدلة والتحليلات القانونية.
- الضغط الدولي والمناصرة: تسليط الضوء على الانتهاكات أمام الجهات الدولية لضمان متابعة القضايا وعدم السماح بالإفلات من العقاب.
- التنسيق بين الجهات المختلفة: ضمان استمرارية العمل بين محامين، خبراء، ومنظمات حقوقية لتحقيق أثر قانوني ملموس.

رسالة الدكتور عبد المجيد المراري

"العدالة الحقيقية لن تتحقق إلا من خلال المساءلة الفعلية. كل يوم دون متابعة قضائية يُضاعف من معاناة المدنيين ويتيح استمرار الإفلات من العقاب".

المساءلة القانونية ليست شعارًا يُرفع بعد وقف إطلاق النار، بل عملية مستمرة تحتاج إلى إرادة سياسية وقانونية، دعم المجتمع المدني، وتوثيق مهني متواصل. إن إنجاح هذا المسار يتطلب ربط جميع الملفات الميدانية بالمسار القضائي، لضمان أن تتحول الانتهاكات إلى ملفات قابلة للمحاسبة وليس مجرد تقارير تُنسى على الرفوف.

المداخلة الثالثة: الحوكمة الدولية لغزة.. بين مبادرات السلام والمرجعيات القانونية

المتحدث: الدكتور أنيس فوزي قاسم (خبير القانون الدولي)

قدّم الدكتور أنيس قاسم قراءة نقدية وتفكيكية معمقة للمشاريع المطروحة دولياً لإدارة قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب، وفي مقدمتها ما يُروّج له تحت مسمى مجلس السلام لغزة. وانطلق في تحليله من عدة ركائز قانونية وسيادية:

1. **نقد مجلس السلام لغزة والبدائل الموازية:** أوضح الدكتور أنيس أن هذه المبادرات ليست إلا محاولة لابتداع هيئات دولية موازية لمنظومة الأمم المتحدة، والهدف الحقيقي منها هو القفز فوق المرجعيات القانونية القائمة والالتفاف على القرارات الدولية التي تحمي الحقوق الفلسطينية. واعتبر أن هذه الطروحات تشكل انتهاكاً صارخاً لقواعد الشرعية الدولية، وتهدف إلى شرعنة التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية تحت غطاء السلام المزعوم.
2. **حق تقرير المصير ورفض الوصاية المقنّعة:** شدد الدكتور في مداخلته على أن هذه المشاريع تسعى لإعادة إنتاج نظام الوصاية على قطاع غزة وتجاوز الإرادة الوطنية المستقلة. وأكد بلغة قانونية حازمة أن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره هو قاعدة قانونية آمرة في القانون الدولي، لا يمكن لأي مبادرة أو اتفاقية دولية أن تتجاهلها أو تلغيها، معتبراً أن أي محاولة لفرض إدارة خارجية هي اعتداء مباشر على سيادة الشعب الفلسطيني.
3. **البديل الوطني والحل الشرعي (لجنة التكنوقراط):** لم يكتفِ الدكتور بالنقد، بل طرح رؤية عملية لمواجهة مشاريع الوصاية، تتمثل في ضرورة تمكين لجنة تكنوقراط فلسطينية تضم كفاءات وطنية مستقلة. وأوضح أن هذه اللجنة يجب أن تضطلع بالدور الإنساني والإداري الكامل، وتكون المسؤولة الوحيدة عن إدارة المعابر، وإدخال المساعدات، والبدء في عمليات الإعمار، بعيداً عن الابتزاز أو الاشتراطات السياسية الدولية التي تحاول مقايضة الإعمار بالسيادة.
4. **الصمود الميداني كمرجعية للقانونيين:** ختم الدكتور قاسم مداخلته بالتأكيد على أن الثبات الفلسطيني على الأرض هو الصخرة التي ستتحطم عليها كل مشاريع التهجير والوصاية. ووجه نداءً للقانونيين والحقوقيين بضرورة استمداد قوتهم من هذا الصمود الميداني، والتمسك بالمرجعيات القانونية الدولية التي تحفظ للفلسطينيين حقوقهم السيادية، مؤكداً أن المعركة القانونية لا تكتمل إلا بالتمسك بالحقوق السياسية والتمثيل المستقل.

قدم الدكتور أنيس قاسم قراءة نقدية للمشاريع المطروحة لإدارة قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب، وفي مقدمتها ما يسمى مجلس السلام لغزة. وفنّد قاسم قانونية هذه المبادرات، معتبراً إياها محاولة لابتداع هيئات موازية لمنظومة الأمم المتحدة تهدف إلى فرض وصاية دولية والالتفاف على حق الشعب الفلسطيني الأصيل في تقرير مصيره .وأوضح أن هذه الطروحات تشكل انتهاكاً صريحاً لقواعد الشرعية الدولية ومحاولة لتجاوز التمثيل الفلسطيني المستقل .وخلص الدكتور قاسم إلى أن الثبات الميداني هو العامل الحاسم في إفشال هذه المشاريع، داعياً إلى ضرورة تمكين لجنة تكنوقراط فلسطينية تضطلع بمهام الإعمار والإدارة الإنسانية كحل شرعي وحيد يرتكز على المرجعيات القانونية الدولية.

كتاب العدالة المعطلة: غزة والإبادة الجماعية في ميزان القانون الدولي

الدكتور محمود الحنفي

اعلن الدكتور محمود الحنفي عن صدور كتاب "العدالة المعطلة: غزة والإبادة الجماعية في ميزان القانون الدولي "للدكتور الحنفي، والذي قدم له الدكتور أنيس قاسم، ليكون هذا الإصدار بمثابة المرجع العلمي الذي يؤصل قانونياً لكل ما طرحه الدكتور قاسم في هذه الندوة بشأن مواجهة مشاريع الوصاية وإثبات جريمة الإبادة.

وأكد الدكتور الحنفي في كلمته أن هذا الكتاب ليس مجرد توثيق سردي، بل هو عمل قانوني تحليلي معمق يسعى إلى تحويل الوقائع المشاهدة والميدانية في قطاع غزة إلى ملفات قانونية قابلة للمساءلة والملاحقة القضائية."

وأوضح أن أهمية الكتاب تكمن في كونه يشخّص حالة العجز الدولي وتسييس القضاء، ويقدّم رؤية تأصيلية لكيفية مواجهة جريمة الإبادة الجماعية باستخدام أدوات القانون الدولي الإنساني، ليكون مرجعاً أساسياً للباحثين والمحامين والناشطين في معركة الدفاع عن الحق الفلسطيني في المحافل الدولية

المداخلات

شهدت الندوة مداخلات تقنية من نخبة من المختصين، ويمكن إدراجها في الكتيب تحت بند **رؤى ومداخلات حقوقية**

د. عبد الله عيسى (باحث في العلوم الاجتماعية):

ركز د. عيسى في مداخلته على الجانب الاستراتيجي، محذراً من محاولات أنسنة المشاريع السياسية الدولية (مثل مشروع ترامب) وتمريرها تحت غطاء القانون الدولي. وطرح تساؤلاً جوهرياً حول استراتيجية الملاحقة القضائية؛ هل من الأجدى تفكيك الملفات القانونية والعمل على قضايا منفصلة (مثل ملف الأسرى أو جريمة التجويع) أم الاستمرار في مسار قانوني مركب يربط بين كافة الجرائم المرتكبة؟ وأكد أن الشرق الأوسط الجديد الذي يُروج له يسعى لتطبيع الخروقات القانونية وجعلها واقعاً مقبولاً.

1. **أ. شاهناز غياض (متخصصة في ملف الأسرى):**

- مداخلة أ. غياض ركزت على الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون، ووصفتها بأنها المرآة التي تعكس سقوط منظومة الشرعية الدولية. ودعت إلى ضرورة الانتقال من التوصيف الحقوقي إلى العمل المؤسساتي من خلال:
- تشكيل لجان قانونية متخصصة لمتابعة ملف الأسرى في المحافل الدولية.
- إنشاء بنك معلومات رقمي يوثق كافة الشهادات والإحصاءات المتعلقة بالتعذيب والاعتقال التعسفي، ليكون مادة جاهزة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

2. **الأستاذ رعد البدري (باحث قانوني من العراق):**

- لخص الأستاذ رعد البدري المشهد في ثلاث ركائز: (الالتزامات القانونية، الاستجابة الإنسانية، والمساءلة). وأوضح أن استمرار الحصار وتقييد المساعدات بعد وقف إطلاق النار يمثل جريمة عقاب جماعي مكتملة الأركان. وشدد على أهمية تشكيل فرق تقنية ميدانية فور توقف المدافع للقيام بعملية حفظ مسرح الجريمة وتوثيق الأدلة المادية قبل طمسها، معتبراً أن الدليل الميداني هو أقوى سلاح في المحاكم الدولية .

3. **الأستاذ غسان عبد الله (حقوقي):**

- نقل الأستاذ غسان أجواء الحراك الحقوقي في جنيف، محذراً من أن ما يسمى بـ مجلس السلام قد لا يكون مجرد هيئة موازية للأمم المتحدة، بل مشروعاً لفرض مجلس وصاية بديل يسلب الفلسطينيين سيادتهم. كما أثار نقطة حساسة تتعلق بحماية القضاة الدوليين؛ مشيراً إلى أن العدالة الدولية مهددة من الداخل بسبب الضغوط والابتزاز المالي والسياسي الذي يتعرض له القضاة الذين يجرؤون على اتخاذ مواقف منصفة للقضية الفلسطينية.

4. **د. خالد الشولي (عضو الفريق القانوني أمام الجنائية الدولية):**

أكد الدكتور خالد الشولي في تعقيبه الختامي على ضرورة العمل السياسي والقانوني المشترك لإبطال مفعول القرارات الدولية التي تحاول شرعنة واقع الاحتلال أو فرض مجالس غير شرعية. ودعا إلى تكاتف الجهود لإلغاء أي قرارات دولية (مثل القرار 23803) التي تمنح غطاءً قانونياً لخطة ترامب أو أي مشاريع تصفوية، مؤكداً أن المعركة القانونية لا تنفصل عن المعركة الدبلوماسية.

5. مداخلة مكتوبة للدكتور نورالدين فكري تحت عنوان أثر وقف إطلاق النار على الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية واستمرارية التحقيقات دراسة تطبيقية على الوضع في غزة بعد 7 أكتوبر 2023 :

يثير وقف إطلاق النار في النزاعات المسلحة إشكالات قانونية دقيقة بشأن مدى تأثيره على الولاية القضائية الدولية واستمرارية التحقيقات الجنائية الدولية، خاصة أمام المحكمة الجنائية الدولية .وتزداد أهمية هذه الإشكالية في سياق الأحداث التي شهدتها غزة بعد 7 أكتوبر 2023 .تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر وقف إطلاق النار على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، مع التركيز على الجوانب الفقهية والإجرائية، والربط بين النصوص القانونية والاجتهاد القضائي الدولي والمبادرات المدنية والدولية .توصلت الدراسة إلى أن وقف إطلاق النار لا يعلق الولاية القضائية للمحكمة، وأن استمرارية التحقيقات تظل مضمونة، مع تعزيز دور المجتمع المدني والأدلة المستمرة في تفعيل العدالة الجنائية الدولية.

عرف المجتمع الدولي خلال العقود الأخيرة تصاعدا في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية مصحوبا باهتمام متزايد بمسائل العدالة الجنائية الدولية، باعتبارها أداة قانونية لمساءلة مرتكبي الجرائم الدولية

الجسيمة. وغالبا ما تبرم اتفاقيات وقف إطلاق النار كآلية سياسية أو عسكرية لاحتواء النزاع أو تمهيدا لتسوية سياسية، مما يثير تساؤلات حول أثر هذه الاتفاقيات على سير العدالة الجنائية الدولية واستمرارية التحقيقات أمام المحكمة الجنائية الدولية .تزداد أهمية هذه الإشكالية في الوضع الراهن في غزة، بعد الأحداث التي بدأت بتاريخ 7 أكتوبر 2023، والتي شهدت عمليات عسكرية واسعة النطاق، وأدت إلى رفع شكايات ودعاوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية بحق مسؤولين إسرائيليين وعدد من الأطراف الأخرى .

من هذا المنطلق تطرح الإشكالية التالية: إلى أي حد يؤثر وقف إطلاق النار على الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية واستمرارية التحقيقات في الجرائم المرتكبة في غزة بعد 7 أكتوبر 2023؟

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لوقف إطلاق النار والولاية القضائية الدولية

- **المطلب الأول: الطبيعة القانونية لوقف إطلاق النار** يعد وقف إطلاق النار إجراء ذا طبيعة سياسية - عسكرية، يهدف إلى تعليق الأعمال العدائية مؤقتا أو دائما، دون أن يترتب عليه بالضرورة إنهاء النزاع المسلح من الناحية القانونية .وقد نص القانون الدولي الإنساني على أن وقف القتال لا يلغي الالتزامات المترتبة عن الانتهاكات الجسيمة ولا يبرئ مرتكبيها .ويرى الفقه العربي، كما جاء عند الدكتور محمد المجذوب، أن وقف إطلاق النار لا ينشئ وضعا قانونيا جديدا يلغي المسؤولية الجنائية الدولية، وإنما يقتصر أثره على المجال عملياتي للنزاع .ويضيف الدكتور عبد المنعم بدوي: "المسؤولية الجنائية الدولية مسؤولية مستقلة عن التطورات السياسية، ولا يجوز ربطها بنتائج المفاوضات أو الاتفاقات السياسية.
- **المطلب الثاني: مفهوم الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية** تعرف الولاية القضائية للمحكمة بأنها إطار السلطة القانونية المخولة لها بموجب نظام روما الأساسي لسنة 1998 للتحقيق والمتابعة والمحاكمة في مواجهة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم الدولية، وفق شروط الاختصاص الموضوعي والزمني والإقليمي أو الشخصي .ويستفاد من هذا التعريف أن الولاية القضائية للمحكمة لا ترتبط باستمرار النزاع المسلح أو توقفه، وإنما تقوم بمجرد توافر شروط الاختصاص القانونية .وقد أكدت المواد (1) و (5) و(11) إلى (17) من نظام روما أن وقف إطلاق النار أو التوصل إلى تسوية سياسية لا ينتج أثرا قانونيا في تعليق الاختصاص القضائي .

المحور الثاني: الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية واستمرارية التحقيقات بعد 7 أكتوبر 2023

- **المطلب الأول: عدم تأثر الاختصاص القضائي بوقف إطلاق النار** لا يتضمن نظام روما الأساسي أي نص يجيز تعليق التحقيقات أو إسقاط الولاية القضائية بسبب وقف إطلاق النار أو التوصل إلى اتفاق سياسي .كما تؤكد المادة (27) من النظام على مبدأ عدم الاعتداد بالصفة الرسمية للأفراد، بما يعكس استقلال العدالة الجنائية الدولية عن التحولات السياسية .ويرى الفقيه William A. Schabas أن الاختصاص الجنائي الدولي ينشأ بمجرد ارتكاب الجريمة ولا يتأثر بانتهاء النزاع أو توقف العمليات العسكرية .ومن منظور الفقه العربي، يشير الدكتور علي صادق أبو هيف إلى أن اختصاص القضاء الدولي الجنائي يقوم على جسامة الفعل لا على استمرار النزاع، ومن ثم فإن انتهاء العمليات العسكرية لا يحول دون الملاحقة الجنائية ."ويضيف الدكتور محمد محمود خلف "العدالة الجنائية الدولية لا تدار بمنطق التوازنات السياسية، وإنما بمنطق سيادة القانون الدولي وحماية القيم الإنسانية العليا ."
- **المطلب الثاني: الجرائم المرتكبة في غزة بعد 7 أكتوبر 2023 وإجراءات المحكمة** توسع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التحقيق في الوضع في فلسطين ليشمل الأحداث المترتبة عن هجمات 7 أكتوبر 2023، والتي عرفت في التقارير الإعلامية بـ "عملية طوفان الأقصى ."وقد أصدر المدعي العام مذكرات توقيف بحق مسؤولين إسرائيليين، بما في ذلك رئيس الوزراء ووزير الدفاع السابق، بتهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، استنادا إلى أدلة ميدانية وشهادات موثقة .ويظهر الجانب الإجرائي أن المحكمة أتاحت آليات لتلقي الأدلة والشكايات من المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية، بما يعزز دورها في ضمان استمرارية التحقيقات ومتابعة مرتكبي الجرائم بغض النظر عن وجود وقف إطلاق النار أو التسويات السياسية .

المحور الثالث: الجانب الفقهي والإجرائي في العلاقة بين العدالة والسلام

- **المطلب الأول: جدلية العدالة مقابل السلام** يرى Antonio Cassese أن العدالة الجنائية الدولية وجدت لمعالجة الجرائم المرتكبة في سياق النزاعات المسلحة، وأن التسويات السياسية التي تتجاهل مبدأ المحاسبة قد تؤدي إلى إعادة إنتاج النزاع .ويعزز الفقه العربي هذا التوجه، حيث يرى الدكتور عبد القادر الشيخلي أن التسويات السياسية التي تتجاهل مبدأ المحاسبة تُنتج سلامًا مؤقتًا، بينما تشكل العدالة الجنائية الدولية ضمانة قانونية لسلام دائم .كما يشير الدكتور عبد الكريم علوان إلى أن: إعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب يمثل جوهر النظام القانوني الدولي المعاصر، ويعلو على اعتبارات الملاءمة السياسية.

- **المطلب الثاني: وقف إطلاق النار كعامل إجرائي** رغم أن وقف إطلاق النار لا يؤثر على الاختصاص القضائي، إلا أنه قد يسهم عمليا في تيسير عمل المحكمة، عبر تحسين وصول المحققين إلى الأدلة، وحماية الشهود، وتأمين مناطق النزاع مؤقتًا .ويؤكد هذا الجانب الإجرائي استقلالية المحكمة في ممارسة اختصاصها، مع الاستفادة العملية من توقف الأعمال العدائية في تسريع التحقيقات .

الخلاصات والتوصيات

يتضح من خلال الدراسة أن وقف إطلاق النار، سواء كان مؤقتًا أو دائما، لا ينتج أثرا قانونيا في تعليق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية أو وقف التحقيقات الجنائية، بما في ذلك الجرائم المرتكبة في غزة بعد 7 أكتوبر 2023 .وخرجت الندوة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات السياساتية والقانونية التي تهدف إلى رسم خارطة طريق للمرحلة المقبلة، وهي كالتالي:

أولاً: الخلاصات

1. زيف التهدئة: إن وقف إطلاق النار لم يوقف العدوان فعلياً، بل حوله إلى حرب استنزاف صامتة تستهدف تدمير مقومات الحياة ومنع الإغاثة الطبية، مما يجعل الاحتلال في حالة "إبادة مستمرة" بالظروف المعيشية.
2. أزمة التنفيذ الدولي: هناك فجوة هائلة بين صدور القرارات القضائية الدولية (مثل قرارات محكمة العدل ومذكرات الجنائية الدولية) وبين آليات تنفيذها، وهو ما يتطلب ضغطاً سياسياً وحقوقياً موازياً.
3. رفض الوصاية: أجمع المشاركون على أن المبادرات الدولية التي تحاول فرض "مجلس سلام" أو إدارة خارجية لغزة هي محاولات غير قانونية تهدف للالتفاف على "حق تقرير المصير" وتصفية القضية الفلسطينية.
4. أهمية التوثيق الميداني: ثبت بالدليل أن قوة الملفات القانونية في المحاكم الدولية تعتمد كلياً على جودة التوثيق الميداني والشهادات الحية، مما يعزز دور المنظمات الحقوقية كشريك في العدالة.

ثانياً: التوصيات القانونية والحقوقية

1. تشكيل لجان قانونية متخصصة: البدء الفوري بتشكيل فرق قانونية تقنية متخصصة في ملفات محددة (مثل: ملف الأسرى، ملف الإبادة الطبية، ملف تدمير الأعيان المدنية) لرفع شكاوى تفصيلية أمام الجنائية الدولية.
2. تفعيل "الاختصاص العالمي: حث المنظمات الحقوقية والمحامين في دول العالم على ملاحقة الجنود والضباط الذين يحملون جنسيات مزدوجة وشاركوا في العدوان، أمام محاكمهم الوطنية.
3. إنشاء بنك معلومات رقمي: ضرورة بناء قاعدة بيانات وطنية موحدة توثق الانتهاكات بالصور والوثائق والشهادات المشفوعة بالقسم، لتكون مرجعاً قانونياً غير قابل للطعن في المسارات القضائية الطويلة.
4. تعزيز السيادة الفلسطينية: التأكيد على أن إدارة شؤون قطاع غزة هي شأن فلسطيني داخلي بامتياز، ودعم تشكيل هيئة تكنوقراط وطنية لإدارة ملف الإعمار والمعابر بعيداً عن الوصاية الدولية.
5. حماية المنظمات الإغاثية: مطالبة المجتمع الدولي بتوفير حماية قانونية فورية للمنظمات الدولية والمحلية (مثل الأونروا وأطباء بلا حدود) ومنع الاحتلال من تقييد عملها أو إلغاء تفويضها.
6. الضغط لإلغاء القرارات الجائرة: التحرك الدبلوماسي والقانوني لتعطيل وإبطال أي قرارات أو صفقات دولية تحاول شرعنة الاستيطان أو سلب الفلسطينيين سيادتهم على أرضهم تحت مسميات السلام.
7. تفعيل دور المجتمع المدني: دعوة المنظمات الحقوقية إلى الاستمرار في الرقابة القانونية على أي مقترحات دولية لإدارة غزة، وفضح مخالفتها للقانون الدولي أمام الرأي العام العالمي.

17شباط 2026

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)